Strategy
WATCH

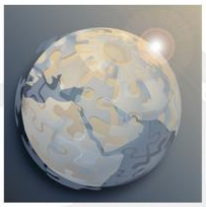

المرصد
الاستراتيجي

كيف يمكن منع
إنهيار الدولة في سوريا

ترجمات

نشرت مؤسسة "راند" دراسة بعنوان (How to Prevent State Collapse in Syria) تناول فيها الباحثون (Andrew Parasiliti, Kathleen Reedy, Becca Wasser) سبل المحافظة على الدولة السورية في ظل الصراع الدائر خلال السنوات الخمسة الماضية؛ حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الوضع في سوريا لا يزال كارثياً، مما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2016 بتخويل لجنة تحقيق مستقلة للنظر في اتهامات جرائم حرب تم ارتكابها.

لكن، وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي للتكلفة البشرية للحرب إلا أن الحل السياسي لإنهاء الحرب لازال بعيد المنال؛ فعلى مدى السنوات السابقة تحدثت إدارة أوباما عن رحيل الرئيس السوري بشار الأسد وهزيمة تنظيم الدولة والقاعدة، والسعي للتوصل إلى عملية انتقال سياسي تتم فيها المحافظة على مؤسسات الدولة.

قدم الباحثون في هذه الدراسة تصوراً لأفضل الطرق (من وجهة نظرهم) التي يمكن للولايات المتحدة السير فيها لهزيمة الجماعات الإرهابية والمحافظة على مؤسسات الدولة، وذلك في ظل غياب التوافق الدولي على الصورة التي يمكن من خلالها إنهاء الحرب، حيث ترى الدراسة أن أفضل طريقة يمكن من خلالها التوصل لتحقيق هذه الأهداف تتمثل في: التشارك مع روسيا، والعمل من خلال مجلس الأمن الدولي، وتبني سلسلة إجراءات تدعم مؤسسات الدولة.

ورأت الدراسة أن التدخلات الأمريكية في العراق وأفغانستان قد أثبتت أن مسائل الأمن والحكم وإعادة الإعمار فيما بعد انتهاء الحرب؛ تتطلب سلطة مركزية، فالدولة المنهارة أو الممزقة ستتسبب بمزيد من الاضطراب والتشدد في سوريا وما حولها، وكلما طال أمد الحرب تضاعفت فرص تمكّن الإرهاب وتضعضعت الدولة و زاد تفتتها واستمر تدفق اللاجئين.

وقد ارتكزت الدراسة على منهجية ومراجعات قامت بها مؤسسة "راند" وغيرها من المؤسسات التي تُعنى بشؤون الحروب وإعادة الإعمار، وذلك بهدف الاستفادة من الدروس المماثلة في السابق، ومقارنتها مع الحالة السورية، كما تم الرجوع للعديد من الأعمال التقليدية والمراجعات التي تناولت السياسة والتاريخ والتراث السوري والنقاشات غير الرسمية مع الخبراء والمطلعين على السياسة الأمريكية تجاه سوريا والشرق الأوسط.

تنقسم الدراسة إلى قسمين:

الأول: يقيم التهديدات القادمة من سوريا ويقترح ما يتعين اتخاذه من إجراءات لمواجهتها، بما في ذلك: التشارك مع روسيا، والعمل من خلال الأمم المتحدة في ضوء الاجماع الإقليمي لإنهاء الحرب، إذ إن التشارك مع روسيا سيساعد الأمم المتحدة على منح التفويض اللازم لإجراء الانتقال، وسيعزز التعاون الأمني في مواجهة الجماعات الإرهابية.

الثاني: يتناول مسألة المركزية في مرحلة ما بعد الحرب، ومسائل إعادة الإعمار، وقضايا الأمن، ومراجعة التوصيات السابقة التي اقترحت إنشاء نمط من اللامركزية أو التقسيم أو إنشاء جهاز إدارة محلية.

وتقدم الدراسة في الختام خمس توصيات للسياسة الأمريكية في سوريا.

التهديد الذي تفرضه الحالة السورية

يمثل التمدد المستمر للجماعات الإرهابية أكبر تهديد تفرضه الحالة السورية على المصالح الأمريكية، خاصة وأن هذه الجماعات تعمل بحرية داخل الأراضي السورية، وتخطط لشن العمليات ضد الولايات المتحدة، فقد وسّع تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة شبكاتهم الإرهابية مستفيدين من الأوضاع المتردية في العراق وسوريا، ورغم انحسار تنظيم الدولة بدءاً من 2015 و انخفاض تدفق المقاتلين الأجانب إلى مناطق سيطرته؛ إلا أنه وسع نطاق عملياته في عدد من الدول كما هو الحال في أفغانستان وليبيا وتونس وتركيا، وادعى مؤيدوه المسؤولية عن الهجمات التي تم شنها في كل من بنغلادش وبلجيكا وفرنسا وإندونسيا واليمن وتركيا والولايات المتحدة عام 2016، كما توسعت جماعات "المتطرفين السنة" وزاد حجم المناطق الآمنة التي تحتضنهم أكثر من أي مرحلة سابقة من مراحل التاريخ، بحيث أصبح تنظيم الدولة يمثل التهديد الإرهابي الرئيسي في المنطقة نظراً لادعائه حق الخلافة في العراق وسوريا، وازدادت فروعه في عدد من البلدان ، كما تضاعفت قدرته على توجيه وشن الهجمات على نطاق واسع في شتى أرجاء العالم، وحتى هذه اللحظة لم تُتمكن الجهود الأمريكية من تخفيض قدرات التنظيم ومن إمكانيته للوصول إلى أهدافه.

وعلى الرغم من أن التركيز على تنظيم الدولة قد أغفل لبعض الوقت خطر القاعدة في سوريا؛ إلا أن إدارة أوباما قد اعتبرت في شهر يونيو 2016 بأن جبهة النصرة هي الفرع الرسمي الأكبر للقاعدة في سوريا دون إعطاء أي اعتبار لتغيير اسمها إلى "جبهة فتح الشام" في يوليو 2016، حيث أكد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن تغير الاسم لن يغير من الحقيقة، مهما حاولت النصرة الإيحاء بذلك، ولا شك في أن وجود دولة فاشلة في سوريا على نحو مزمن سيجعل منها مرتعاً لتغلغل وتأثير جماعات "السلفية الجهادية" المدعومة من الجهات الخارجية، ويمكن القول إن الخطر الأكثر إلحاحاً على المصالح الأمريكية يتمثل

في توسع الجماعات الإرهابية التي تعمل بحرية داخل الأراضي السورية والمسؤولة أو القادرة على إلهام الهجمات التي تستهدف الولايات المتحدة وحلفائها.

حل معضلة الأسد

إن الصورة الأمثل للحد من خطر تنظيمي الدولة والقاعدة، وحل مسألة الحكم بعد انتهاء النزاع في سوريا؛ تتمثل في محاكاة الولايات المتحدة إستراتيجياتها السابقة في مواجهة حركات التمرد التي عاينتها في كل من العراق وأفغانستان، وذلك من خلال التركيز على تأمين استقرار الدولة وتعزيز قدراتها على هزيمة الإرهاب، بالتزامن مع تبني خطوات المصالحة الوطنية وتنفيذ الإصلاح السياسي المدعوم من التحالف الدولي والشركاء الإقليميين، ويتطلب ذلك: الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة ومنع انهيارها، وتعزيز قدراتها لهزيمة الإرهابيين، وقد تعقد هذا النهج حينما سعت الولايات المتحدة للإطاحة بالأسد.

اتسمت علاقة الولايات المتحدة مع سوريا تاريخياً بالضعف، خصوصاً بعد تولي الأسد الإبن السلطة خلفا لوالده في 2000، والذي كانت ردة فعله وحشية على اندلاع الثورة الشعبية في سوريا عام 2011، وارتقى سلوكه إلى مستوى ارتكاب جرائم الحرب، مما دفع إدارة أوباما لاتخاذ موقف حاد وسريع ضده، ولكن دون تحديد إطار زمني لرحيله، كما كانت هذه المسألة تمثل أولوية لكل من قطر والسعودية وتركيا، إلا أن التركيز على مسألة تغيير النظام مع هزيمة الجماعات الإرهابية التي تسعى لقلب الحكومة لم يؤدي إلا إلى إطالة أمد الحرب، حيث بات من الواضح أن رحيل الأسد وهزيمة الإرهاب ربما يكونان غير متوائمين في ظل غياب أية نوايا فعلية للتدخل أو للتصعيد ضد النظام، وبناءً على ذلك فإن تغيير النظام يمكن أن يؤدي انهيار الدولة والذي بدوره يؤدي إلى أن تصبح الدولة فاشلة على نحو مزمن، وسينتج عن ذلك توسيع المساحات غير الخاضعة لسيطرة الحكومة كما حصل في العراق وليبيا وكما يحصل الآن في سوريا، فغياب الاجماع الإقليمي ومعارضة العديد من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة المنضمين للتحالف الدولي المناهض لتنظيم الدولة بقاء الأسد قد نجم عنه اختلاف في الأولويات وغياب للإجماع الإقليمي.

في هذه الأثناء؛ أدى اختلاط جماعات المعارضة مع مقاتلي النصرة بما في ذلك في حلب إلى تعقيد الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب، فالسعودية -على سبيل المثال- شريك للولايات المتحدة في محاربة إرهاب القاعدة وتنظيم الدولة اللذان تبنيا المسؤولية عن العديد من الهجمات داخل السعودية، لكنها تعتبر سوريا ساحة قتال للحرب الطائفية التي تخوضها مع إيران بالوكالة، خاصة وأنها تعتبر إيران دولة راعية للإرهاب، وترى أنها تمثل التهديد الرئيسي لاستقرار الشرق الأوسط، وقد تضاعف القلق السعودي حيال النوايا الإيرانية

الإقليمية بعد توقيع الاتفاق النووي في يوليو 2015 والذي أدى إلى رفع بعض الحظر المفروض على إيران مقابل قيامها بتقييد برنامجها النووي.

وعلى الصعيد نفسه فإن تركيا تعاني على نحو متزايد من إرهاب تنظيم الدولة، ومع ذلك فإن أولوياتها تنصب على المسألة الكردية حيث يعتبر أردوغان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وذراعه العسكرية وحدات حماية الشعب الكردي فرعاً لحزب العمال الكردستاني الكردي المصنف كمنظمة إرهابية في كل من تركيا والولايات المتحدة، وتخوض المؤسسة العسكرية التركية حربا أهلية جنوب شرق تركيا مع حزب العمال، مما يدفع الأتراك للعمل على إفشال مخططات حزب الاتحاد الديمقراطي السوري إنشاء منطقة مستقلة على طول الحدود السورية التركية.

وقد حاولت الولايات المتحدة وتركيا إخفاء خلافاتهما بشأن سوريا، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر الوحدات الكردية القوة الأكفأ في حربها البرية ضد تنظيم الدولة، بينما تراه تركيا عدواً وهدفاً رئيسياً لعملياتها الحربية في سوريا، وقد استغرق الأمر أشهراً من المفاوضات الشاقة قبل أن تمنح تركيا الولايات المتحدة الإذن في يوليو 2015 لشن غارات على تنظيم الدولة انطلاقاً من قاعدة إنجرليك، بينما تلتزم إيران من طرفها بالدفاع عن بقاء النظام السوري، فمنذ اندلاع الثورات العربية في 2011 عززت إيران علاقاتها مع العراق ولبنان وسوريا من خلال وكيلها "حزب الله"، كما اتهمت السعودية بأنها المحرك الرئيسي لما سمته "التطرف الوهابي" والذي تربطه بالقاعدة وطالبان، وقد عبر نائب الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن عن غضبه لغياب التوافق الإقليمي، مؤكداً أن المشكلة تكمن في "حلفائنا"، وأن بعض شركاء الولايات المتحدة الإقليميين مصممون على إسقاط الأسد، ويخوضون حرباً سنية شيعية بالوكالة ينفقون عليها مئات ملايين الدولارات، ويرسلون مئات الأطنان من السلاح لأية جهة تقاتل الأسد، بما في ذلك جبهة النصرة التي وصلها الدعم، مما ساعد على تدفق الجهاديين من كل أرجاء العالم، في حين طالب وزير الدفاع الأمريكي شركاء الولايات المتحدة الإقليميين بذل المزيد لدعم التحالف.

الخيار الروسي

مع غياب التوافق الإقليمي واستمرار حالة الاستعصاء؛ سعت الولايات المتحدة منذ خريف 2015 إلى التنسيق مع روسيا لحل الصراع في سوريا؛ إلا أن انهيار المفاوضات الروسية-الأمريكية لتعزيز التعاون الأمني والعسكري في سبتمبر 2016 قد تبعه قيام الروس والإيرانيين بحصار حلب، وعلى الرغم من إلقاء أوباما اللوم على روسيا وإيران والنظام السوري بسبب الوحشية التي تم اتباعها في حلب؛ إلا أن إدارته استمرت في بذل جهدها للعمل مع الروس والأمم المتحدة بهدف تسهيل المسائل الإغاثية وإحياء المحادثات للتوصل لتسوية سياسية، وفي 2016/11/14 ناقش الرئيس المنتخب دونالد ترامب

والرئيس الروسي بوتين إمكانية قيام تنسيق روسي-أمريكي لمواجهة الإرهابيين والمتشددين في سوريا وذلك وفق بيان صدر عن الكريملن أكد فيه بوتين موقفه أن تدمير "الحكومة الشرعية" في سوريا سيؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار كما حصل في العراق وليبيا، مضيفاً أنه لا يمكن إنهاء الحرب إلا من خلال تقوية مؤسسات "الحكومة الشرعية" ودعمها في الحرب على الإرهاب، وتشجيعها في الوقت نفسه البدء بحوار إيجابي مع الجزء "السليم" من المعارضة لإطلاق عملية التحول السياسي.

كما سعى بوتين في الوقت ذاته إلى تأمين القاعدة العسكرية الروسية في طرطوس، ومع استمرار الحرب وسع حضوره العسكري في سوريا من خلال السيطرة على قاعدة حميميم، ويمكننا فهم نهج بوتين في سوريا على أنه دفاعي وانتهازي، ولكنه لم يفتر أو يتزعزع عن دعم النظام المتحالف مع روسيا منذ عدة عقود، ولا شك في أن ما وقع في ليبيا قد قاد بوتين للعمل على عدم تكرار السيناريو نفسه في سوريا، خاصة وأن روسيا تضع في أولوياتها محاربة التهديدات الإرهابية بسبب وجود صلة بين الجماعات المتشددة الشيشانية والمقاتلين الأجانب المتواجدين في سوريا، ودفع ذلك بموسكو لزيادة دعمها العسكري للنظام بدءاً من أكتوبر 2015، كما استأنف الروس والأمريكيون اتصالاتهم العسكرية التي انقطعت عقب ضم روسيا شبه جزيرة القرم، ونتج عن ذلك توقيع مذكرة تفاهم بين واشنطن وموسكو للحد من مخاطر التصادم الجوي بين طائرات التحالف والطائرات الروسية، وعلى الرغم من أن المحادثات لم تسفر عن إنشاء مناطق تعاون أو تبادل استخباراتي؛ إلا أن التعاون الدبلوماسي قد ارتقى بين البلدين بعد التدخل الروسي وشكل الطرفان ما صار يُعرف بمجموعة دعم سوريا الدولية أواخر عام 2015 بمشاركة إيران والسعودية وتركيا، وتم جمع كل الأطراف الإقليمية لتمرير قرار مجلس الأمن 2254 في ديسمبر 2015 وإطلاق جولة أخرى من المحادثات التي أدت الى اتفاقية وقف الأعمال العدائية التي سمحت حينها بوصول بعض المساعدات الإنسانية وأدت لاستئناف المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة.

الخطة (ب) الخطرة

هنالك نهج بديل يرى أنه من الضروري أن تعتبر الولايات المتحدة قيام الروس والإيرانيين دعم نظام الأسد عدائي للمصالح الأمريكية، وأنه ينبغي عليها التفكير بالخطة (ب) لدفعهم إلى التفاوض على تنحي الأسد، والقيام في الوقت نفسه بزيادة الدعم العسكري للفصائل المعتدلة، وإنشاء مناطق آمنة في الشمال السوري، وربما القيام بضربات تستهدف قوات النظام، وجعل روسيا تدفع ثمن سلوكها المثير للاضطراب، ومواجهة القوة الإيرانية بدلاً من الإذعان لها، ولا شك في أن إظهار الولايات المتحدة الحزم في مواجهة الأسد وإيران سيدفع الشركاء العرب لتقديم المزيد في مواجهة تنظيم الدولة ، إلا أن هذا النهج لا يضع

بعين الحسبان أن القيام بمزيد من زعزعة استقرار النظام وتقليص الشراكة الروسية الأمريكية قد يدفع بالأسد وداعميه للمزيد من التعنت، فيما تضعف مؤسسات الدولة ويقل التركيز على مواجهة الجماعات الإرهابية، وفي الوقت نفسه ستفشل هذه الخطة في حل إشكالية العلاقة بين بعض فصائل المعارضة وجبهة فتح الشام بالإضافة لفشلها في التعاطي مع التحفظات التركية حول حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يُعتبر الأكثر كفاءة من بين الجماعات التي تدعمها الولايات المتحدة في سوريا.

التعامل مع الأسد

إن التوصل لصفقة ما حول مصير الأسد -إن كان ذلك ممكناً- سيتطلب توصل الولايات المتحدة وحلفائها لتسوية الخلافات مع إيران وروسيا، وترى تقديرات هذه الدراسة أن رحيل الأسد سيساهم بالتأكيد بالاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب على أن يكون ذلك ناتجاً عن عملية تفاوضية، ومن الأفضل أن يحصل ذلك بينما تستمر مؤسسات الدولة في حالة مستقرة نسبياً، وأن لا يتم إخراج بشار الأسد على خلفية تصعيد أو صراع عسكري.

لا زال إعلان جنيف 2012 -الذي رعته الأمم المتحدة يمثل الأساس الدبلوماسي للانتقال السياسي، ويشمل إنشاء هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات مع احتمال ضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة والجماعات الأخرى يتم تشكيلها على أساس الاتفاق المشترك، و إجراء مراجعة للنظام الدستوري والقانوني، وإجراء انتخابات تعددية نزيهة، كما أن القرار 2254 الذي تم تبنيه بالاجماع في مجلس الأمن أواخر 2015 يدعم إلى قيام عملية سياسية ترعاها الأمم المتحدة لإنشاء حكومة غير طائفية شاملة تتولى مهمة وضع مسودة دستور جديد و إجراء انتخابات نزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة يشارك فيها جميع السوريين بمن فيهم المهجرون، ومع هذا فإن عبارة " الموافقة المشتركة " تمنح الأطراف المشاركة في المفاوضات حق الاعتراض على تشكيل حكومة انتقالية، إذ إن كلاً من نظام الأسد والعديد من قوى المعارضة يقفون في مواقع تعيق إجراء مفاوضات جادة؛ فالأسد يعتبر الفصائل المسلحة إرهابية فيما تعارض الفصائل أي دور للأسد في الفترة الانتقالية، ومما يعقد "التفاهم المشترك" أولئك السوريون بمن فيهم العلويون والمسيحيون وغيرهم من أبناء الأقليات الذين يربطون بقاء الأسد ببقائهم.

وكانت الولايات المتحدة قد حافظت على قدر من الغموض والمرونة فيما يتعلق بدور الأسد في المرحلة الانتقالية، لكنها أكدت أنه لن يكون جزءاً من حكومة ما بعد المرحلة الانتقالية، حيث تلمح جميع الأطراف إلى عدم تمسكها به إلى ما لا نهاية، فقد قال لافروف إن الشعب هو من سيحدد مصير الأسد، فيما أكد وزير خارجية إيران ظريف أن بلاده: "ضد من يضع شروطاً مسبقة، ونحن لا نضع شروطنا المسبقة، ونعتقد أن هذا ليس شأننا، بل يتعين ترك الأمر للسوريين ليقرروا".

ورأت الدراسة أنه ينبغي أن يكون الرئيس القادم مقبولاً من قبل النظام الحالي ومن قبل القوى الخارجية، خصوصاً روسيا وإيران، وأن يتحلى بالحد الأدنى من القبول لدى المعارضة وداعميها، وقد وصل الحوار مرحلة متقدمة بين الأمريكيين والإيرانيين والروس والسوريين وغيرهم من الأطراف المنخرطة حول مسألة نقل الصلاحيات الرئاسية وفق دستور سوري جديد.

وكان ظريف قد أكد في أكتوبر 2015 أن خطة إيران ذات البنود الأربعة تتضمن إنشاء حكومة وحدة وطنية ومكافحة الإرهاب والإصلاح الدستوري وإنشاء هياكل حكومية جديدة على أساس التغيرات الدستورية، وبذلك تكون الخطة الإيرانية قد احتوت على مباديء السيادة ووحدة التراب ومكافحة الإرهاب والطائفية وعدم التدخل في شؤون سوريا الداخلية والحل السياسي واحترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، مما دفع بكيري للتأكيد على أن الوثيقة الإيرانية قريبة جداً مما حاول مؤتمر جنيف تحقيقه.

أما فيما يتعلق بالمصالح السعودية في مرحلة ما بعد الأسد فإنها أكثر غموضاً، ومن غير الواضح إن ما كانت المملكة تركز على تنحي الأسد عن السلطة أو إنهاء النفوذ الإيراني، وإذا كان الأمر كذلك فعندها ستتقلص فرص الحل لأن إيران قد استثمرت بشكل كبير في سوريا لإنقاذ النظام، فمسألة بقاء الأسد تعتمد أولاً على إنشاء دستور جديد، وعلى التفاوض مع إيران وروسيا، وبينما تستند هذه المفاوضات على عدة عوامل مجهولة؛ فإن الدراسة ترى أن أفضل طريقة للتعامل مع وضع الأسد ينبغي أن يقوم على التفاوض وليس على العمل العسكري الذي سيساهم بمزيد من زعزعة مؤسسات الدولة.

إن غياب تفويض مجلس الأمن بشأن سوريا لا يقوض الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب فحسب، بل يقوض كذلك خطط مرحلة ما بعد الحرب، ولذلك فإن الطريقة الأفضل للولايات المتحدة تتمثل في التنسيق الأمني والدبلوماسي مع روسيا وتوسيع ذلك ليشمل مجلس الأمن، فالتنسيق الأمريكي الروسي حول سوريا منذ أواخر عام 2015 لم يؤدي سوى لتطور دبلوماسي هش واتفاقية وقف إطلاق نار ضعيفة وإيصال القليل من المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة، ولم تفلح هذه الجهود في إنهاء الحرب وهزيمة تنظيم الدولة أو الوصول لمرحلة انتقال سياسي، ولذلك فإنه ينبغي أن تقوم الدبلوماسية الروسية الأمريكية بدور أكثر فاعلية في تحديد مستقبل الأسد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة هياكل الدولة، وسيسمح هذا النهج للولايات المتحدة أن تنحي جانباً مسألة مصير الأسد وأن تركز على أولويتها في هزيمة تنظيم الدولة وجبهة فتح الشام، فالاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار ستكون مسائل مستحيلة إذا لم تشارك الدول المجاورة في هذه العملية، كما أن مسألة الاستقرار لن تكون ممكنة إذا تم تقسيم سوريا، فالهوية الوطنية السورية قوية نسبياً وتجربتها في الحكم المركزي عززت آفاق الدولة الموحدة، وقد عكست المظاهرات التي اندلعت في 2011 حساً بالوحدة وليس للانقسام لدى مختلف الأديان والعرقيات التي انخرطت في جهود التعبئة لدعم الاصلاح والتغيير.

ولا شك أن الاستقرار في سوريا بعد الحرب سيعتمد على تقوية الدولة السورية ومؤسساتها، لأن تقوية الهياكل المستقلة على حساب الدولة حتى وإن كان ذلك تحت ستار "الحكم المحلي" أو "اللامركزية" سيكون خطأ كبيراً، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التاريخ والتراث السياسي السوري، فالهوية الوطنية السورية تعتبر مركزية، ومما يثير الدهشة أنها قد تطورت تاريخياً على نحو جيد، فعلى الرغم من تجربة ما بعد الحقبة الاستعمارية والديكتاتورية وما يتمتع به المجتمع السوري من تنوع يضم المسيحين والكرد والمسلمين والأزيديين الذين عاشوا سوية إلا أن الشعور بالتشارك لا يزال سائداً، بغض النظر عن اندلاع العنف أحياناً بين بعض الجماعات، ويلاحظ أن هذا الصراعات كانت معارك سياسية محلية ولم تؤدِ للتحشيد على أساس الهوية، كما إن الانقسامات المجتمعية السورية لم تكن طائفية أو عرقية، بل كانت اقتصادية اجتماعية بين الأغنياء والفقراء وبين الريف والمدينة، وكان الصراع يتمحور على الدوام حول إذا ما كان السوري حلبي أو شامي أو ريفي، أكثر من كونه صراعاً طائفياً أو عرقياً، وقد أسهم الاستقلال والظهور المبكر للبعث في إخفاء القيود المشكلة للهوية حينما احتشد الشعب خلف كيان الدولة وحول الاشتراكية، وأصبح معنى أن يكون المرء سوريا أمر أكبر من الاختلافات العرقية والطائفية

في حين أصبحت المسألة الوطنية مربكة وهرمية منذ 1970؛ إلا أن الهوية الوطنية لدى السوريين استمرت قوية، وثمة إرث حديث يتمحور حول امتيازات الطائفية العلوية إلا أنه لا ينبغي المبالغة في اعتباره توجهاً طائفياً، ففي المرحلة العثمانية كان السنة مفضلون على العلويين وبعد ذلك وضع الانتداب الفرنسي العلويين في الهياكل الوليدة للدولة وخدم العلويون في جيش الشرق تحت قيادة الضباط الفرنسيين وأصبح لهم السيادة في صفوف الضباط السوريين مما ولد شعوراً بالمرارة تجاه العلويين، لكن إحدى الدراسات الحديثة تلاحظ أن ذلك السخط الطائفي كان عرضيا بين صفوف القوى الوطنية خلال فترة الثورة السورية الكبرى (1925-1927).

كانت حركة البعث في بداية نشأتها شاملة وأغرت قطاعات كبيرة من السوريين، ولم يتطور السخط على العلويين حتى تولى حافظ الأسد السلطة في 1970، وكان الأمر أقرب ما يكون إلى عدم الرضا عن احتكار عائلته للنفوذ من كونه حالة احتقان طائفي، ومن المؤكد أن سعي الأسد للحكم وبحثه عن السلامة جعله يعتمد على معاقل قوته وعلى أقربائه، وقد نذهب بعيداً إذا حاولنا معرفة إن كان حافظ الأسد طائفياً أم قبلياً في الخط الذي تبناه، إذ لا يوجد لدينا ما يكفي من الأدلة للجزم بأن غالبية أبناء طائفته أو أبناء قبيلته قد تمتعوا أو عانوا أكثر أو أقل من أغلبية الشعب السوري، فقد كان توظيف الطائفية يتم على أسس نفعية لضمان استقرار الشبكات السياسية والاقتصادية.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تجذرت أسس المعارضة متمثلة بمنظمات المجتمع المدني التي تنادي بالإصلاح وبدولة القانون، بديلاً عن الجماعات الطائفية المسلحة، وحتى تنظيم الإخوان المسلمين خفف من التركيز على الولاء الطائفي لصالح حقوق الإنسان

وحكم القانون، حيث يمكن ملاحظة مصاحبة مسألة الحكم المركزي لتطور الحالة الوطنية السورية، فعلى الرغم من ممارسات نظام الأسد الاستبدادية والإفراط في عدد الأجهزة الأمنية إلا أن الحكم في بدايات عهد البعث كان فعالاً في تطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، ومع مرور الوقت ازداد فساد الحكومة وشبكات المحسوبية، خاصة عقب تولي بشار الأسد السلطة في 2000؛ حيث زادت الرأسمالية بالمحسوبية، وكان سجل الأسد الاقتصادي إلى ما قبل الثورة في 2011 مختلطاً لكن مقارنة بالمقاييس السائدة في منطقة الشرق الأوسط وعلى الرغم من ثقل وطأة الاستبداد والفساد والمحسوبية؛ فقد سجل ناتج الدخل القومي زيادة أقل من 5% ما بين 2005 و2009 وهي قريبة من الزيادة في بعض البلدان الشرق أوسطية، وفي عام 2009 أثنى صندوق النقد الدولي على الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة السورية للتعامل مع الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية وحققت زيادة بلغت 5% في السنوات التي تلتها.

في هذه الأثناء سعى الأسد لإصلاح الحالة البيروقراطية فيما سماه الإصلاح الإداري، وأدى تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي إلى تخفيض الدعم حيث عانت الحكومة من عوامل أخرى مناخية، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية، حيث حصل جفاف على نطاق واسع يضاف إليهما عوامل التحريض السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع الثورة في 2011.

وللاستفادة من دروس التراث والحالة القومية وتجربة الحكم المركزي للتخطيط لمرحلة ما بعد الحرب في سوريا، لا بد من التأكيد أولاً على أنه لا ينبغي لهياكل الحكم بعد الحرب أن تقوم على الهويات غير الوطنية أو على الانقسامات الطائفية والعرقية أو الجغرافية، وقد دعت مجموعة العمل الدولية ومجلس الأمن وكل الأحزاب -غير حزب الاتحاد الديمقراطي لكردي- المنخرطة في المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة إلى وحدة الأراضي السورية، ورفضت تقسيم البلاد ففي لقاءها الأول الذي انعقد في أكتوبر 2015، واتفق المشاركون من مجموعة العمل الدولية على أن وحدة الأراضي السورية واستقلالها وشخصيتها العلمانية تعتبر أموراً أساسية، وأكد قرار مجلس الأمن رقم 2254 على التزمات مجموعة العمل الدولية تجاه وحدة سوريا واستقلالها ووحدة ترابها وعلى شخصيتها غير الطائفية.

وقد أشار المبعوث الخاص للمفاوضات السورية في أبريل 2016 أن من بين "القواسم المشتركة" التي تربط بين الحكومة السورية والمعارضة التزامهما باستقلال سورية ووحدة أراضيها ووحدتها وفقاً لمبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فالأمم المتحدة تدعم بقاء سورية موحدة، فعدا حزب الاتحاد الديمقراطي لا يدعو أي حزب سوري للتقسيم، ولا شك في أن الحاجة لتشكيل سلطة مركزية لا يتعارض مع إجراء إصلاحات دستورية للحد من سلطة الرئاسة أو مع تمكين السلطات المحلية والهيئات التشريعية، فهذه الإصلاحات تختلف عن خطط منظومات الحكم فيما يُطلق عليه

المناطق المحررة، ومن غير الواضح مع غياب الرابط مع مؤسسات الحكم المركزية أن يكون لدى المناطق المحررة أبسط أنواع الإمكانات الأمنية أو الاقتصادية أو التجارية لتحيا هذه المناطق وخصوصاً في بيئة ما بعد الحرب، آخذين بعين الاعتبار دور القوى الإقليمية وحضور الجماعات المسلحة والعلاقة التي تتسم بالريبة مع العاصمة دمشق.

وينبغي على العملية الانتقالية أن تتجنب الوقوع في الأخطاء التي تم اقترافها في العراق كالإفراط في اجتثاث البعث، أو الانشغال بانتقال سلطة الدولة، ولا بد من تجنب شن حملات تطهير واسعة في مؤسسات الدولة، وأن لا يشمل ذلك سوى المنخرطين في الجرائم التي اقترفتها الأجهزة الأمنية، فعملية الإقصاء السريع التي طالت المسؤولين البعثيين في العراق قد أدت إلى نتائج كارثية على قدرة البلد الإدارية والسياسية، وتفيد دروس الحالة العراقية أن برنامج الفحص الشامل أفضل من سياسة الإقصاء التي تطال الرتب والمواقع الدنيا من العاملين في وظائف الدولة، ومن الأفضل للسلطة المحلية في سوريا ما بعد الحرب أن تكون مبنية على الحدود الإدارية الموجودة مسبقاً للمحافظات السورية بدلاً من أن تكون مبنية على الهويات الطائفية وخطوط المعارك مما سيتسبب بالهزيمة ذاتياً، فالعراق ولبنان مثالان لدول مجاورة ساهمت فيهما العوامل الطائفية والعرقية على خلق دول ضعيفة معرضة للعنف المتكرر وعدم الاستقرار مما أدى إلى ارتفاع في أعداد المجموعات والميليشيات المسلحة.

فالمركزية تعني أن السلطة والخدمات تأتي من الحكومة المركزية وهو ما يتوقعه السكان المحليون من الحكومة، وإذا أخذنا في الاعتبار أنه ليس هنالك تجربة حكم محلي ناضجة في سوريا فإنه من غير الممكن تقييم تجارب الإدارات المحلية في المناطق المحررة خلال فترة الحرب، وسيكون من الضروري دمج بعض قوى المعارضة في الهياكل الأمنية والادارية السورية ولا ينبغي أن توصف الجماعات المسلحة "بالمحررين" أو أن يحصلوا على موافقة من سيحكموهم حتى وإن كانت هذه الجماعات تتمتع بدعم الدول الإقليمية الصديقة للولايات المتحدة.

إعادة بناء الدولة السورية

إن إعادة إعمار الاقتصاد السوري والبنى التحتية يتطلب وجود سلطة حكم مركزي، وقد قدرت تكلفة الحرب السورية حتى هذه اللحظة بما لا يقل عن 270 مليار دولار، وقد تتجاوز فاتورة إعادة الإعمار ما يزيد على 300 مليار دولار، وذلك في ظل الخسائر الاقتصادية والبشرية الفادحة؛ فقد قتل ما لا يقل عن 400 ألف وجرح ما لايقل عن 840 ألف وانخفض معدل العمر من 79.5 عام إلى 55.7 عام 2014، في حين يعيش أكثر من 80% من السوريين تحت خط الفقر، وتقدر نسبة البطالة بنحو 58%، في حين فقد ثلاثة ملايين وظائفهم، وانخفض الناتج المحلي إلى ما يقرب من 15% ما بين الأعوام 2011

و2014، كما انخفض إنتاج النفط من 368 ألف برميل عام 2010 ليبلغ 40 ألف فقط في 2015.

في هذه الأثناء بلغ معدل التضخم حوالي 51% سنوياً ما بين الأعوام 2012 و2015، ولم يتمكن 51 % من الأولاد الالتحاق بالمدارس، ولا شك في أن مسألة التعافي ستتعقد بسبب تنامي أعداد اللاجئين والنازحين، فمن بين عدد سكان سوريا البالغ 22 مليون نصفهم تقريباً لاجئون أي ما يصل إلى 4,8 مليون، فيما بلغت أعداد المهجرين داخلياً نحو 6,6 مليون، وهنالك خشية من أن تمتد أزمة اللاجئين أمداً طويلاً، فمع أزمات كهذه قد تمتد المعاناة إلى 25 عاماً يمضي منها اللاجئون نحو 17 عاماً في المنفى قبل أن يتمكنوا من العودة إلى مناطقهم (هذا إن تمكنوا)، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكلفة الحرب فينبغي أن تكون الأهداف محدودة وحقيقية، ولكي تبني دعماً شعبياً لجهود إعادة الإعمار ينبغي أن يلمس المواطنون تحسناً في حياتهم خلال العملية الانتقالية.

وبينما يتبنى بعض الاقتصاديين فكرة فرض سياسات التقشف المالي والنقدي في الدول التي عانت من الحروب لاحتواء التضخم وتخفيض الدين؛ فإن آخرين يحثون على تبني السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل والتي تعيد المال للتداول وتوفر الدخل. أما بالنسبة للحالة السورية ما بعد الحرب فينبغي أن تكون الأولوية لدفع أجور القطاع العام وتبني سياسة مالية تسمح بتدفق أكبر قدر من العملة الصعبة للاقتصاد السوري، وذلك قبل القيام بأية إجراءات إصلاحية، وينبغي أن تدعم المساعدات الخارجية مشاريع التنمية العاجلة لتخفيض البطالة وأن تتضمن الخطوات الإضافية رفع تجميد ونقل الأصول الأجنبية من الخارج ورفع العقوبات الاقتصادية وشطب الديون الخارجية، وينبغي أن تكون الدولة السورية هي بؤرة التركيز للتنمية وإعادة البناء الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب. كما أن إعادة الإعمار سيعتمد على الأطراف الخارجية وسيكون أقرب إلى المستحيل حال سعت الدول المجاورة تقويض العملية، ولذلك فإنه لا بد من تفويض الأمم المتحدة بالتعجيل في الإجراءات والسماح بوساطة المنظمة الدولية والمؤسسات المانحة ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال حكومة مركزية -وليس من قبل أطراف محلية لا حصر لها- تكون هي محور جهود إعادة الإعمار.

مسألة ما بعد الحرب

يعتبر عامل الأمن هو الأكثر أهمية لنجاح عملية الانتقال أو التدخل، فالفشل في هذا المضمار يُعرض الاصلاح الاقتصادي والسياسي للخطر كما حصل في ليبيا والعراق، وينبغي أن تتبع جهود بناء الأمن في مرحلة ما بعد الحرب عدة موجهات، أولها: إيجاد آلية يمكن من خلالها للمسلحين تسليم أسلحتهم مقابل وجود ضمانات سلامة لقوات المعارضة التي توافق على نزع السلاح، وتمكينها من ترك ساحات القتال والدخول في برامج إعادة

الاندماج، وكانت فرنسا قد اقترحت دمج الجيش السوري الحر وقوات النظام لقتال تنظيم الدولة بحيث يكون ذلك حافزاً للتقارب، وسيتوجب على المجتمع الدولي أن يحدد من هي الفصائل التي ستشارك في تقديم قواتها للجيش الجديد وأي الفصائل التي ينبغي نزع سلاحها كلياً، ويمكن أن تسهم برامج المصالحة في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء الصراع، لكن ذلك سيعتمد على استثمار الأطراف المحلية والدولية في هذه العملية.

وينبغي أن تكون الدولة السورية محور الترتيبات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب، فالاصلاح الأمني قد يستغرق عدة سنوات ومن المحتمل أن تظهر فجوات أمنية في بعض المناطق التي كانت تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة، كما أن السماح للمحافظات بتشكيل قوات أمنية خارج سلطة الدولة، وخصوصاً في المناطق ذات الغالبية السنية قد يؤدي إلى منح السلفيين والجهاديين اللذين تعاونوا مع النصرة ملاذات آمنة، فإعادة بناء دولة ضعيفة مع بقاء مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة تقع تحت سيطرة القوى الإقليمية التي تدعم الجماعات السلفية والجهادية، سيتسبب على الأرجح بإضعاف جهود مكافحة الإرهاب بدل تقويتها.

ولذلك فإنه ينبغي إعادة هيكلة القوات الأمنية السورية بالتنسيق وليس بالتعارض مع دمشق، وينبغي أن يكون العمل من الداخل إلى الخارج، وليس العكس، كما جرت العادة في معظم الدول التي خرجت من الحروب الداخلية، وسيعتمد محتوى ومدة إصلاح القوى الأمنية السورية على سياق وشروط التسوية السياسية، لكن النقطة الأكثر أهمية تتمثل في معرفة إن كان الأسد سيبقى في السلطة أم لا، وإذا حققت قوات النظام نصراً مبيناً كما فعلت قوات الأمن الكولومبية إبان الثورة المسلحة فعند ذلك يجب أن تتولى القوى الأمنية الوطنية شؤون المناطق الثائرة وبعدها يتم إعادة هيكلة القوات الأمنية.

وفي سياق التسوية السياسية أو حتى تجميد الصراع؛ يمكن أن تتولى الجماعات المسلحة مهمات أمنية حتى يتم إعادة هيكلة القوات الأمنية، أما بالنسبة للمناطق التي تسيطر عليها قوات النظام وتكون موضع صراع فتخضع لقوات النظام.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التحديات التي تواجه مسألة الإصلاح الأمني فربما سيكون من الضروري مشاركة قوات دولية في مرحلة ما بعد الحرب للمساهمة بعملية الاستقرار، ووجود هذه القوات يتطلب موافقة روسيا، إذ لا يمكن تصور تواجد مثل هذه القوة دون موافقتها ريثما يتم تشكيل حكومة انتقالية، وقد أثبتت التجارب التاريخية أن فرص نجاح قوات الأمم المتحدة أكبر من القوات المنفردة التابعة لدولة ما، ففي ليبيا قوض عدم وجود قوات أممية عملية الاستقرار وبناء المؤسسات، وإذا لم تُتخذ إجراءات لمنع عمليات الثأر والقتل والتهجير فإن هذه الأعمال واردة الحدوث في سوريا، ويمكن أن تكون حادة في أي منطقة يتم استعادتها من تنظيم الدولة كما حصل في العراق.

ومن الممكن أن يؤثر المكون الذي تتألف منه قوات حفظ السلام على نجاح المهمة من عدمه، وينطبق هذا على الوضع في المناطق المحررة بسوريا، إذ يمكن أن تتسبب القوات الأجنبية بزعزعة الاستقرار دون قصد، خاصة إن كان هنالك رفض شعبي لوجود هذه القوات، وفي المقابل تتميز قوات الأمم المتحدة بأنها منخفضة التكلفة وذات معدل نجاح مرتفع وتحظى بشرعية في الداخل، فنشر قوات برية من دول منخرطة مباشرة أو بشكل غير مباشر قد يشكل مصدراً للاضطراب والانقسام، ويؤجج السخط المحلي.

ومن ضمن المهام التي تقوم بها قوات السلام: مراقبة خروقات وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، ويمكن أن تضم عناصر من بلدان لم تشارك في الصراع ومن المحتمل أن تواجه هذه القوات بعض العناصر غير القابلة للتصالح وعند ذلك قد تتوسع مهمتها لتتضمن مكافحة التمرد والإرهاب.

إن الترويج لسيطرة القانون يمكن أن يكون أصعب من كتابة الدساتير وإجراء الانتخابات، ويبرز ههنا سؤال أخر حول إذا ما كان المجتمع الدولي سيتولى تنفيذ مسائل العدالة الانتقالية أو أن السلطات المحلية ستقوم بذلك.

ولا شك في أن تواجد قوات سلام دولية سيتطلب موافقة إيران وروسيا وسوريا، فبدون الدعم الروسي لن يكون هنالك قرار من مجلس الأمن لنشر مثل هذه القوة، وإذا أصر الأسد وداعموه على استعادة كل شبر من سوريا وحققوا النجاح في شمال سوريا فسيرفضون التنازل عن السيطرة للقوات الدولية أو المحلية التي قد تخضع لنفوذ أعدائه، إلا أن توازن القوى على الأرض سيكون هو الفيصل في نهاية المطاف لتحديد التوقيت والشروط والجدوى من المفاوضات السياسية ووقف إطلاق النار.

الخاتمة

ستكون الدولة السورية في مرحلة ما بعد الحرب دولة ضعيفة في إقليم مضطرب، وبينما لا يوجد حل سهل للمشاكل التي يفرضها الصراع المستمر إلا أن هنالك خمس نقاط قد تصون سياسات الولايات المتحدة وتمنع انهيار الدولة السورية:

أولاً: هنالك منافع للولايات المتحدة وروسيا من وراء الحفاظ على دوريهما كراعيين للعملية السياسية، فليس للولايات المتحدة تأثير على سوريا وإيران مقارنة بروسيا التي تمتلك هذا التأثير، فالشراكة الأمريكية الروسية خصوصا حين تعمل من خلال مجلس الأمن يمكن أن تحدد البنى والقيود للأطراف الإقليمية وتمنح الشرعية للاستقرار وإعادة الاعمار، فالتعاون الأمريكي الروسي الذي بدأ أواخر 2015 سهل عملية إصدار مجلس الأمن القرار 2254 وتشكيل مجموعة العمل الدولية، وساهم بدفع المفاوضات السورية-السورية والتوصل لاتفاقية وقف الأعمال العدائية، وعلى الرغم من أن هذه الإنجازات لم تحقق حلاً للصراع؛ إلا أنها تثبت إمكانية تحقيق فائدة من هذا النهج.

ثانياً: إن قيام مزيد من التنسيق العسكري والاستخباراتي بين البلدين في مواجهة تنظيم الدولة أو النصرة ينبغي أن يُحمّل المسؤولية لروسيا وحلفائها لوقف القصف العشوائي أو الإساءة للمدنيين، إذ لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة طرفاً، حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة (كالفظائع كالتي حصلت في معركة حلب تحت مبرر هزيمة تنظيم الدولة وجبهة النصرة)، كما أن التنسيق الأمريكي-الروسي سيسمح لمجلس الأمن بالاستمرار في تنفيذ قرارات معاقبة الهيئات والشخصيات التي تقدم أي دعم للقاعدة أو لتنظيم الدولة.

ثالثاً: ينبغي أن تتعامل الولايات المتحدة مع المخاوف التركية بشأن دور الأحزاب الكردية السورية، ولكي تسهل الولايات المتحدة تقديم تركيا الدعم لتسوية ما بعد الحرب يمكن تشجيع تركيا على استئناف المحادثات مع حزب العمال الكردستاني، وحث روسيا وإيران على تقليص دعمهما للحزب الكردي، وأن تؤكد الولايات المتحدة دعمها لوحدة الأراضي السورية، وأنها لن تقبل بأي تقسيم رسمي للمناطق السورية الكردية، عدا منح الأكراد حكماً ذاتياً محدوداً والتأكيد على أن حزب الاتحاد الديمقراطي لن يسمح لحزب العمال بإنشاء أية قواعد أو أن يقوم بأي عمل ضد تركيا انطلاقاً من شمال سوريا.

رابعاً: ينبغي أن ترفض الولايات المتحدة أي خطط تستهدف تقسيم سوريا، وأن تعي أن أي حكم محلي في مرحلة ما بعد الحرب سيقوم على حساب الدولة السورية، وسيؤدي إلى تقويض فرص الاستقرار طويل الأمد، فالصراع الحالي أصبح يتمحور حول الهوية بسبب تدفق المقاتلين الأجانب، ولذلك فإنه ينبغي التركيز على المسألة الوطنية والبعد عن المحدد الطائفي لأنه سيكون أمراً مدمراً، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العامل القومي قد ساهم في توحيد معظم السوريين.

خامساً: لا بد من الإدراك أن الأسد ليس هو الدولة السورية، بل تقوم الدولة السورية على إرث من المؤسسات المركزية والوحدة الوطنية، ولا شك في أن السعي لتبني نهج ناقص لإعادة الإعمار وتحقيق الأمن في مرحلة ما بعد الحرب قد يتسبب بفجوات يمكن أن تنفذ منها القاعدة وتنظيم الدولة وغيرهما من المنظمات الإرهابية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ربما لا ترغب بالخوض في مسألة مصير الأسد للتعاون مع روسيا في هزيمة الجماعات الإرهابية ووضع حد للحرب، فإن واشنطن لا ترغب على الأرجح برعاية جهود استقرار دولية لمرحلة ما بعد الحرب والأسد موجود في السلطة، وبذلك قد يكون انتقال الأسد الثمن لإجماع دولي لكي تقدم الولايات المتحدة الدور الضروري والعون للجهود الدولية للاستقرار بعد الحرب لمنع انهيار الدولة السورية التي ينبغي أن تكون مسألة تهم كل الأطراف.